

أثر حوكمة الجبائية المحلية على مالية الجماعات المحلية، الضريبة الجرافية
الوحيدة نموذجاً-دراسة حالة ولاية الجلفة للفترة 2020-2023

Impact of local levy governance on communities' finances the
only random tax as a model - a case study in the state of Djelfa
Province for the period 2020-2023

د. فيطس مصطفى*1

¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، feitashbb2020@gmail.com

تاريخ القبول: 2025-12-20

تاريخ الاستلام: 2025-12-06

ملخص:

تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال في إدارة الضرائب له دور مؤثر في تعزيز الالتزام الضريبي، ويتم ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الإدارة الضريبية والسلطة التشريعية والمكلفين بالضرائب وكنتيجة لذلك ترتفع الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية حيث يعتبر هذا الأمر وسيلة وقائية وراعية لتقييم طرق تحصيل الضرائب، مما يزيد من تمويل خزينة الدولة والجماعات المحلية معاً. حيث كشفت الدراسة عن الدور الذي تلعبه الحوكمة الجبائية وخاصة المحلية، ولتدعيمها أكثر تم دراسة وتحليل نوع من هذه الضرائب التي تساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية والمستحدثة في قانون المالية 2007 وهي الضريبة الجرافية الوحيدة كنموذج، ومن النتائج المتوصل لها كان أهمها مدى مساهمة مبادئ الحوكمة الجبائية في زيادة حصيلة إيرادات الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة جبائية؛ مالية محلية؛ جماعات محلية؛

تصنيف: H710:Jel ؛ G39

Abstract:

Effectively applying governance principles in tax administration plays an effective role in enhancing tax compliance. This is achieved by enhancing cooperation between the tax administration, the legislative authority, and tax officials. As a result, tax revenues for local authorities increase. This serves as a preventive and deterrent means of evaluating tax collection methods, increasing funding for both the state treasury and local authorities.

The study aimed to reveal the role played by fiscal governance, as a model for the study, a set of results have been reached, the most important of which is the extent to which the principles of fiscal governance contribute to increasing the revenues of local groups.

Keywords: fiscal governance, local finance, local groups,

Jel classification code : H710 ; G39

1. مقدمة:

الحكومة الجبائية وبشكل خاص حوكمة الجباية المحلية تعد احد اهم المواضيع الحديثة في المجال المالي، وهذا على مستوى الاقتصاد الجزئي ونظرا لما تمثله المؤسسات الضريبية من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني والمحلي، اذ وجب تنميتها والحفاظ عليها، ومن جهة أخرى رفع الحصيلة الجبائية وهذا انطلاقا من ضمان مصالح واهداف كل الأطراف المتعاملة فيها ومعها بهدف تبسيط النظام الضريبي وتقليص عدد الملفات الضريبية قامت الدولة بإنشاء ضريبة جزائية وحيدة بدلا من فرض عدة ضرائب تشكل عبئاً على الخاضعين لها وتعقيدا لإجراءات التصريح بالمدخلات الخاضعة وكذلك فيما يتعلق بتحصيلها، وهذا ما جاء في نص تأسيس الضريبة الجزائية الوحيدة، (حيث تؤسس ضريبة جزائية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني).

إشكالية الدراسة:

من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- كيف تساهم حوكمة الجباية المحلية في الرفع من حصيلة المالية المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي الحوكمة الجبائية وفيما تتجلى أهميتها؟
- ماهي أهم الإجراءات المتخذة لرفع إيرادات الجباية المحلية؟
- كيف تتم حوكمة الجباية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، يمكن عرض الفرضيات الآتية:

- للحكومة الجبائية عدة خصائص ومبادئ
- تهدف الحوكمة الجبائية الى رفع الحصيلة المالية والمساهمة في التنمية
- تفعيل حوكمة الجباية المحلية يساعد الإدارة الجبائية في تحقيق العدالة والشفافية وثقة المكلفين

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لعدة أسباب:

- تركز الدراسة على التركيز على حوكمة الجباية المحلية ومدى قدرتها في تعبئة القدرات التمويلية لتلك الجماعات المحلية التي تستهدف التنمية المستدامة وكذا الاستقلالية المالية.
- انها تتناول جزء من التمويل المحلي والتي تعتبر هاجس التفكير والتخطيط على المستوى المحلي والمركزي
- انها تعتمد مقاربات ميدانية من خلال دراسة الحالة لإشكالية التمويل وتحديد دور ومسؤولية الإدارة الضريبية والمشرع الجزائري من في رفع الحصيلة الجبائية على المستوى المحلي في إطار العدالة والشفافية وحماية حقوق المكلفين وتطبيق ذلك على ميزانية ولاية الجلفة للفترة الأخيرة من (2020-2023)

اهداف الدراسة:

من الاهداف التي تسعى لها الدراسة:

- ترشيد المنظومة الجبائية المحلية بهدف رفع قدرات التمويل المحلي كمصدر أساسي لتمويل التنمية المحلية وتلبية الحاجيات المجتمعية.
- الحوكمة الجبائية هي أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وهي مصدر للشفافية المالية عموما.
- الحوكمة الجبائية هي وسيلة لمعالجة الفساد المالي والإداري المهدد للطاقت والقدرات التمويلية العمومية والمحلية.
- الاستقلالية المالية للجماعات المحلية مرتبط أساسا بالحفاظ وتنمية مصادر التمويل خاصة من الجباية عن طريق ترشيد الانفاق والتحكم في العاملين المادي والبشري.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على الاشكال المطروح والاسئلة الفرعية سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة باتباع المنهج الوصفي، من خلال التطرق للجانب النظري لمفهوم حوكمة الجبانية والجبانية المحلية، والتحليلي من خلال تحليل ودراسة مساهمة الجبانية المحلية بالخصوص الضريبة الجزافية الوحيدة في ميزانية الجماعات المحلية لولاية الجلفة.

هيكل الدراسة:

حيث في هذه الدراسة سيتم التطرق إلى ثلاث محاور:

- 1- مفاهيم أساسية حول الحوكمة الجبانية.
- 2- الضريبة الجزافية الوحيدة وأهم الإجراءات والإصلاحات الجديدة ق.م 2007 إلى غاية 2025.
- 3- تقديم وتحليل مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة في ميزانية ولاية الجلفة من سنة 2020 إلى غاية 2023

1- مفاهيم أساسية حول الحوكمة الجبانية:**1-1- تعريف الحوكمة:**

إن مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة الرائجة والتي ليس له تعريف محدد أو عليه اجماع، حيث تُعرف الحوكمة على أنها: " تيار واتجاه وحالة عملية، وهي نظام مناعة وحماية وحالة صحية، يؤمن سلامة التصرفات وكذا الإجراءات، كما أنها نظام يضبط الاتجاه وينظم الحركة، يحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات والتصرفات داخل الشركات، ويشكل صمام أمان لمصالح الشركات والمنظمات. (الخصيري، 2005، ص53)

كما عرفت أيضا: " هو الترجمة المختصرة التي للمصطلح الشائع (Governance)، حيث أنها أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة، كما يعرفها البنك الدولي بأنها: وظائف وهاكل وتقاليد المؤسسة لتأكد من تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المؤسسة. (الخصيري، 2005، ص54)

2- مفهوم الحوكمة الجبانية:

الحوكمة الجبانية هي: "مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتبعها الإدارة الضريبية لضمان السير الحسن للعمل والارتقاء به، كما تعمل زيادة الثقة بين المتعاملين لتحقيق العدالة والشفافية وتمكين الرقابة وتطبيق المساءلة على جميع العاملين، تحقيقاً لأهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة ككل". (العبيني وعبد الرحمن، 2015، ص136)

كما يمكن تعريف الحوكمة الجبانية على أنها: "الجانب الإداري للسياسة الجبانية، حيث انها تتكون من مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية رصد واعداد الميزانيات العامة وتنفيذها". (مليكاوي، 2015، ص146)

وعرفها Sandrine Groul بانها: " تلك الاجراءات تعني بالأدوار والمؤسسات الحديثة للإدارة الجبانية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبانية، والتي تعتمد على الشفافية لنقل وتحويل المعلومات الجبانية للآخرين". (مليكاوي، 2015، ص146)

وتعرف أيضاً بانها: "تلك الترتيبات المؤسسية الجبانية التي تسيّر وتُنظم السياسة الجبانية في البلاد، وتشمل هذه الترتيبات على سبيل المثال: القواعد القانونية الجبانية وإنشاء الإدارات المالية المستقلة". (البريم، 2016، ص03)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول ان الحوكمة الجبانية هي القواعد والأسس التي تسمح بضبط أداء المؤسسة أو الإدارة الضريبية وتحافظ على أموال الدولة من الضياع وتقرض المساءلة على جميع الموظفين في حالة الاخلال بتلك القواعد وذلك لضمان حقوق الجميع بعدالة، والوصول الى تحقيق اهداف التشريع الضريبي.

3-1-3- مبادئ الحوكمة الجبائية:

1-3-1- دور مجلس الإدارة:

وهي توحيد وإعلان أنوار ومسؤوليات مجالس الإدارة من حيث الصلاحيات والمهام، الحقوق والواجبات وكذا الأجور والمكافآت. (بن عمر، 2017، ص30)

حيث لا بد على مجلس الإدارة ان ويفصح ويحدد صلاحياته، كما يعمل على توفير المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب كي تساعد على اتخاذ القرار. (مليكاوي، 2015، ص147)

2-3-1- الإفصاح والشفافية:

تعتبر الشفافية الجبائية والإفصاح عن الوسيلة التي من خلالها يتم عرض القوانين ، الأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين ، الذي هو كفيل بزيادة قدرتهم على معرفة مقدار الضريبة المفروضة عليهم بدون لبس ولا غموض وتعقيد في الإجراءات لتحصيلها ، كما أن الإفصاح يوضح أوجه صرف الحصيلة الضريبية ليعرف الممول مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى الاستفادة التي تعود عليه بشكل مباشر او غير مباشر في الانفاق السنوي للحصيلة الضريبية، وذلك عن طريق نشر بيانات تفصيلية وليس لسجلات الموازنة العامة للدولة الاجمالية.

3-3-1- المساءلة المتكافئة:

يعمل توفير أجهزة المساءلة على حسب المسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لعمال الإدارة المالية على تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة بنزاهة الإدارة التنفيذية، وتوفير مناخ ملائم لتحسين أداء العاملين، كما تعمل على الحد من الفساد المالي والإداري، وبالتالي تحديد المسؤوليات لكل موظفي الإدارة حول قراراتها من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية التقاضي امام المحاكم من طرف المكلفين بالضريبة. (جعفر، 2017، ص57)

4-3-1- المشاركة الجماعية:

ويرتكز هذا المبدأ على مشاركة الجميع في إدارة الضرائب، وتتم هذه المشاركة بدرجة عالية من الاستقلالية، أي أن كل فرد مسؤول عن تصرفاته، يجب أن تسترشد الإدارة العليا للضرائب بمبدأ المشاركة الجماعية الفعالة لموظفي إدارة الضرائب ودافعي الضرائب في صنع القرار.

ان هذا الاتجاه هو الذي دفع المشرع إلى اعتماد مبدأ التمثيل الواعي لأصحاب المصلحة المباشرين في اللجان العليا لمكاتب الضرائب بحيث تخدم قرارات اللجان وتوصياتها مصالح جميع الأطراف بما يحقق أعلى مستوى ممكن لمصالح دافعي الضرائب وإدارة الضرائب، أي بمشاركة الجميع وفي أي وقت. (زغيب وزريق، 2012، ص04)

5-3-1- وجود إطار فعال للحوكمة الجبائية:

يهدف إطار الإدارة المالية لإدارة الضرائب إلى زيادة مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق المالية والامتثال للقانون، وهو يقسم المسؤوليات بشكل واضح بين السلطات ذات الصلة ويخصص الصلاحيات والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية حتى تتمكن من القيام بمهامها بمهنية وموضوعية، وتؤثر إدارة الضرائب على الأداء الاقتصادي العام وسلامة السوق، التي تتميز بالشفافية والكفاءة. (براهمة، 2014، ص20)

4-1-4- أهداف حوكمة الجبائية المحلية:

1-4-1- رفع الحصيلة الجبائية للجماعات المحلية:

وهو "مجموع الإيرادات الجبائية المستحقة للجماعات المحلية، وفق مبدأ إقليمية نشاط الضريبة أو التوزيع، في إطار سياسة مالية شاملة تهدف إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الموازنة العامة وتكوينها وتأثيرها المباشر على الإنفاق المحلي، وعلى الاستثمارات وعلى حماية واستقرار النمو من الناحية الاقتصادية" (بلعزوز ومحمدي، 2008، ص227)

2-4-1- ترشيد النفقات:

"هذه تخفيضات تؤثر على القواعد الضريبية التقليدية، مثل: " الإعفاءات الضريبية، تخفيضات معدلات الضريبة، وشروط الدفع المؤجلة، والإعفاءات الضريبية والمزايا الشبيهة بالضرائب فيما يتعلق بمساهمات

الضمان الاجتماعي، وأصحاب العمل، والضمانات والمزايا في حالة وجود نزاع ضريبي... إلخ." (بلعزوز ومحمدي، 2008، ص228)

1-4-3-المساهمة في التنمية المحلية:

يختلف تعريف التنمية المحلية باختلاف المقاربات التي تم مناقشتها وقد تم تعريفها على النحو التالي: "هي عملية يمكن من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين المجتمع وجهود الحكومة، على مستوى المجتمعات المحلية والسلطات المحلية لرفع مستوى الوحدات، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، اجتماعياً وثقافياً، مع إمكانية تحسين نوعية حياة سكان هذه المجتمعات المحلية في النظام

بشكل عام. يعتقد "ستيفان تري مبلي" أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية المحلية يعتمد على مثلث خطوط القوة الحالية في إطار العولمة من أجل التنمية التشاركية للتضامن، وصنع القرار في إطار جماعي والكفاءة الجماعية، وخلق التنمية المحلية الأقطاب التي تشكل ركائز تنمية البلاد في إطار المنافسة والتقييم الديمقراطي. (Tremblay;2002;p5)

2-تقديم الضريبة الجزافية الوحيدة:

1-2-تعريف الضريبة الجزافية الوحيدة:

تعني أنه من أجل توليد إيراداتها، تعتمد الدولة على ضريبة رئيسية واحدة لتعبئة الموارد المالية اللازمة، وسميت بهذا الاسم كونها تشمل على TVA - TAP - IRG - IBS. وتمتاز الضريبة الجزافية الوحيدة بما يلي:

- الوضوح.

- سهولة تحصيلها وقلة نفقات جبايتها.

- لا تفرض الا على جزء من الثروة أو مظهر واحد من مظاهر النشاط الاقتصادي.

- تأخذ بعين الاعتبار على إمكانيات المكلف وكذا مختلف أعباءه.

2-2-اهم الإصلاحات والتعديلات على الضريبة الجزافية الوحيدة:

1-2-2-الإجراءات الضريبية:

من أجل تخفيف العبء الضريبي على صغار دافعي الضرائب، كان من الضروري إعادة تنظيم النظام الضريبي، الذي أنشأ ضريبة موحدة وفقاً لأحكام المادة 2 من قانون المالية لسنة 2007 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2006 العدد 06/24: نصت هذه المادة على إحداث فصل ثان من الباب الثالث من القانون، قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، بعنوان "الضريبة الجزافية الوحيدة" متضمنة المادة من 282 مكرر إلى 282 إلى 06 مكرر، تحل ضريبة الضريبة الجزافية الوحيدة محل "الضريبة على الدخل الإجمالي" و"الرسم على النشاط المهني" و"الرسم على القيمة المضافة" التي تنطبق على دافعي الضرائب بموجب نظام المعدل الجزافي القديم.

2-2-1-1-2-2-مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة:

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على الأشخاص الطبيعيين أو المهتمين والشركات والتعاونيات التي تمارس أنشطة صناعية أو تجارية أو حرفية أو غير تجارية والتي لا يتجاوز رقم مبيعاتها السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دينار جزائري) ثم تم تخفيضه الى (15.000.000 دج) في قانون المالية 2020.

لتحديد الالتزام الضريبي للسنة الأولى التي يتم فيها تجاوز سقف المبيعات الذي حدده هذا النظام، يستمر

تطبيق النظام الضريبي الموحد ويتم تحديد الضريبة على أساس هذه التجاوزات.

المستثمرون الذين يديرون شركة أو ينفذون مشاريع ويحق لهم الحصول على الدعم من "الوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشباب ANSEJ" أو "الوكالة الوطنية لدعم القروض الصغيرة ANGEM" أو "برنامج

تشغيل الشباب التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي". يخضع عمال CNAC عاطلين عن العمل

أيضاً لضريبة الجزافية الوحيدة. (المادة 282، 2007، ص66)

2-1-2-2- معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع على الحال.
- 12% بالنسبة لقطاع الخدمات والأنشطة الأخرى. (المادة 282، 2007، ص65)

2-1-2-3- الإعفاءات والاستثناءات:

تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذا المصالح الملحقة بها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.

-الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطاً حرفياً فنياً والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.

- الأنشطة المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها الشباب المؤهل للحصول على اعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر ANGEM أو الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC لها مدة ثلاثة (3) سنوات يتم إعفاء دفع الضريبة لمرة واحدة بالكامل خلال العام.

ويمكن أن تمتد هذه الإعفاءات الى (6) سنوات من تاريخ التطوير إذا كانت الأنشطة تقع في مناطق تتطلب التحسين (التي تحدد قائمتها اللاحقة).

كما يمكن تمديد الإعفاءات الى (2) سنتين إذا التزم المستثمر بتوظيف ثلاثة مستخدمين على الأقل إلى أجل غير مسمى.

ويتم الغاء شهادات الامتيازات والاعفاء في حالة عدم التزام المؤهل بالشروط والالتزامات بتحديد هذه الوظائف واسترجاع الحقوق والضرائب والرسوم المستحقة.

وخلال ذلك، يبقى المستفيدين من الامتيازات ملزمين بدفع ضريبة لا تقل عن 50% من المبلغ المحدد في المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (المادة 365، 2007، ص79)

2-2-4-1- الآجال والتصريحات للضريبة الجزافية لسنة:

الجدول (01): الآجال والتصريحات للضريبة الجزافية لسنة 2017

التصريحات	السلسلة	الآجال	الموضوع
التصريح برقم الأعمال التقديري.	G12	بين 01 و 30 جوان من السنة	-ذكر رقم الأعمال التقديري. -ذكر الأجور المسددة عن السنة ن-1. الدفع التلقائي للمبلغ الكلي أو 50% من قيمة الضريبة الجزافية الوحيدة.
التصريح برقم الأعمال التقديري (المكلفين بالضريبة الجدد).	G12 مكرر	في أجل أقصاه 30 ديسمبر من السنة	-ذكر رقم الأعمال التقديري. -ذكر الأجور المسددة بعنوان فترة النشاط. -الدفع التلقائي للمبلغ الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة.

التصريح برقم الأعمال التكميلي.	G12 مكرر 2	بين 20 جانفي و15 فبراير من السنة ن+1	إذا كان رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال التقديري: -ذكر رقم الأعمال المحقق. -الدفع التلقائي للمبلغ الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة التكميلية.
جدول إشعار بالتسديد المجزئ للضريبة الجزافية الوحيدة.	G50 مكرر	-القسط الأول: من 01 إلى 15 سبتمبر من السنة. -القسط الثاني: من 01 إلى 15 ديسمبر.	تجزأ 50% المتبقية وتدفع على حصتين متساويتين (25% لكل واحد).
جدول إشعار بالتسديد الضريبة على الدخل الإجمالي/الأجور	G50 مكرر 2	خلال العشرون (20) يوم الأولى من الشهر الذي يلي الثلاثي المدني المعني.	-ذكر المبلغ الكلي للأجور المسددة. -ذكر اقتطاعات الضريبة على الدخل الإجمالي/الأجور.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المادة 14 من قانون المالية 2017 بتاريخ 28 ديسمبر 2016

2-2-4-2- توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة:

المادة 282 مكرر 5: يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

الجدول (02): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	49%
غرف التجارة والصناعة	0,5%
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	0,01%
غرف الصناعة التقليدية والمهن	0,24%
البلديات	40,25%
الولاية	05%
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	05%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017

ملاحظة:

بغض النظر عن نسب توزيع حاصل الضريبة الجزافية الوحيدة يخصص مجموع ناتج الحد الأدنى من الضريبة لفائدة البلدية دون سواها (م. 365 مكرر) أي بنسبة 100%.

2-2-6-1- التصريح الأولي للضريبة (التقديري):

يجب على الأشخاص الذين يخضعون لنظام الضريبة الموحدة أن يقدموا إقراراً تقديرياً للدخل الناتج عن نشاط تجاري أو مهني إلى إدارة الضرائب، كما ينبغي أيضاً دفع كامل أو جزء من المبلغ المستحق من الضريبة المقدرة ويتم تسليم الإقرار والدفع حتى موعد أقصاه الثلاثين (30) من شهر جوان كل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم ملزمون بالاحتفاظ بما يلي وتقديمه إلى السلطات الضريبية عند الطلب:

2-2-8-تعديلات الضريبة الجزافية الوحيدة في سنة 2025:

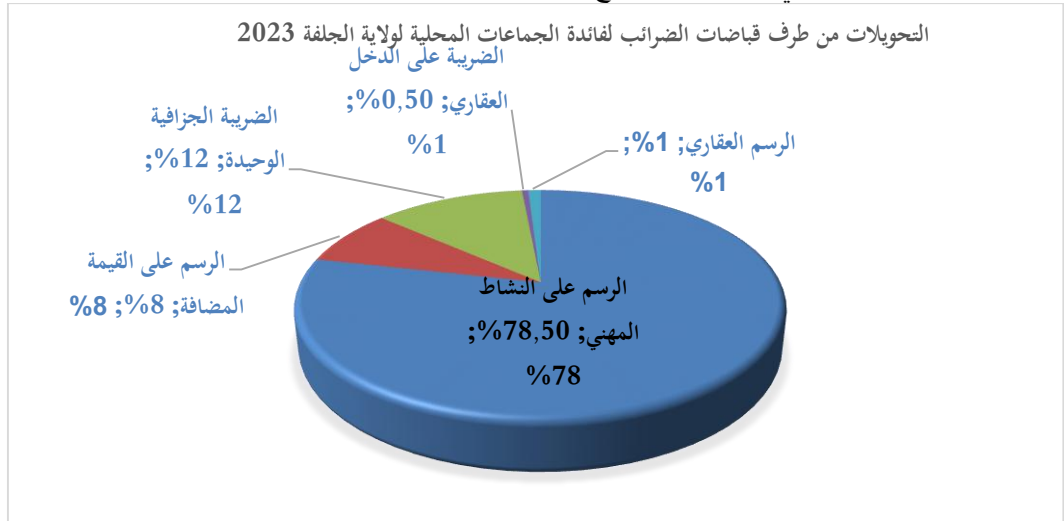
تحديد الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة بـ 30,000 دج باستثناء الأنشطة الممارسة في إطار القانون الاساسي للمقاول الذاتي والذي حدد بمبلغ: 10 000 دج. (المادة 282، 2025، ص87)

3-دراسة موارد الجباية المحلية للجماعات المحلية لولاية الجلفة**3-1-التحويلات المالية من أصل جبائي لصالح الجماعات المحلية لولاية الجلفة**

جدول (03): التحويلات من طرف مصالح الضرائب لفائدة الجماعات المحلية لولاية الجلفة 2023

نوع الضرائب والرسوم	التحويلات	النسبة
الرسم على النشاط المهني	1 155 477 440	%78.5
الرسم على القيمة المضافة	92 535 974	%08
الضريبة الجزافية الوحيدة	103 932 249	%12
الضريبة على الدخل العقاري	5 982 785	%0.5
الرسم العقاري	11 111 713	%01
مجموع التحويلات الجبائية	1 369 040 161	%100

الوحدة: دج المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية الجلفة

الشكل 01: التمثيل البياني لتحويلات مصالح الضرائب لفائدة الجماعات المحلية لولاية الجلفة 2023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

من خلال الجداول السابقة الممثلين لأهم الضرائب والرسوم المكونين للجبائية المحلية لسنة 2023 نلاحظ في فئة الضرائب والرسوم المباشرة أن الضريبة الجزافية الوحيدة IFU تمثل النسبة الثانية من قيمة التحويلات لصالح الجماعات المحلية لولاية الجلفة بنسبة توزيع 40.25% للبلديات و5% للولاية.

أما الضريبة الطاغية على قيمة التحويلات فهو الرسم على النشاط المهني وهذا بسبب ارتفاع نسبة توزيعه لصالح الجماعات المحلية بنسبة 65% للبلديات و 5% للولاية.

2-3- الموارد الجبائية لصالح الجماعات المحلية للولاية

جدول (04): مقارنة الموارد الجبائية لولاية الجلفة من سنة 2020 الى غاية 2023

سنة 2023	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	نوع الضرائب والرسوم
1 155 477	1 175 568	1 199 080	1 271 025	الرسم على النشاط المهني
92 535	78 420	95 672	103 326	الرسم على القيمة المضافة
103 932	100 905	87 743	66 979	الضريبة الجزافية الوحيدة
5 982	5 294	4 041	4 526	الضريبة على دخل عقاري
11 111	10 482	8 663	9 269	الرسم العقاري

الوحدة: ألف دج المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المديرية الولائية للضرائب بالجلفة

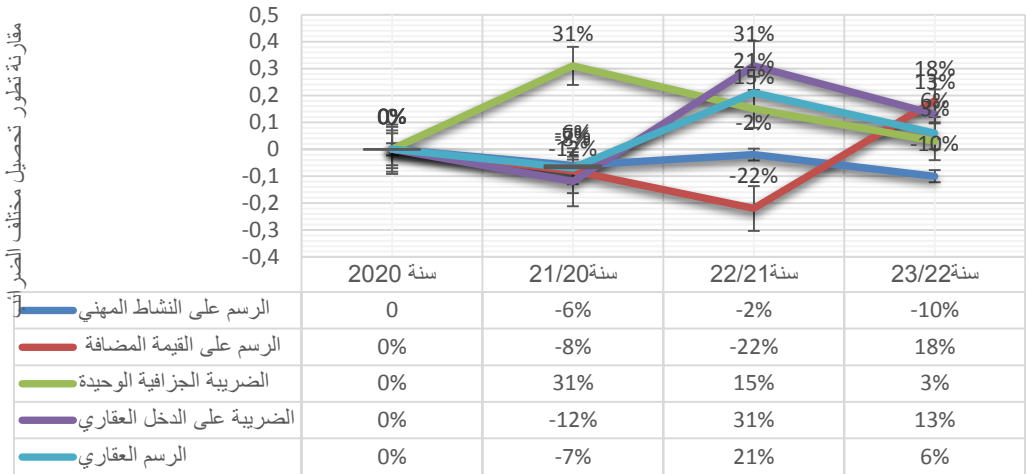
جدول (05): نسب تطور موارد ميزانية الجماعات المحلية لولاية الجلفة ذات الأصل الجبائي

نسبة التغير 23/22	نسبة التغير 22/21	نسبة التغير 21/20	نسبة التغير 2020	نوع الضرائب والرسوم
- 10%	- 2%	- 6%	-	الرسم على النشاط المهني
18%	- 22%	- 8%	-	الرسم على القيمة المضافة
3%	15%	31%	-	الضريبة الجزافية الوحيدة
13%	31%	- 12%	-	الضريبة على الدخل العقاري
06%	21%	- 07%	-	الرسم العقاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المديرية الولائية للضرائب بالجلفة

الشكل (02): التمثيل البياني للتغير في مكونات مداخل الميزانية 2020 من أصل جبائي الى 2023

التغير في مكونات مداخل ميزانية الجماعات المحلية من اصل جبائي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدولين (05/04) والرسم البياني الذي يمثل التغير في مكونات مداخل الميزانية ذات الأصل الجبائي، نلاحظ أن الضرائب والرسوم على رقم الأعمال خاصة الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة في تناقص مستمر وهذا بسبب قلة المشاريع الاستثمارية وقلة تدفق أرقام الأعمال وهذا نتيجة سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة خاصة سنوات الأخيرة وكذا توقف اغلب المشاريع والاستثمارات بسبب جائحة كوفيد 19.

كما نلاحظ الاستقرار والتطور للضريبة الجزافية الوحيدة التي هي في تزايد معتدل وهذا راجع لتوسع الأنشطة الخاضعة للضريبة وتسهيل الإجراءات وطرق التصريح والتسديد خلال السنوات الأخيرة.

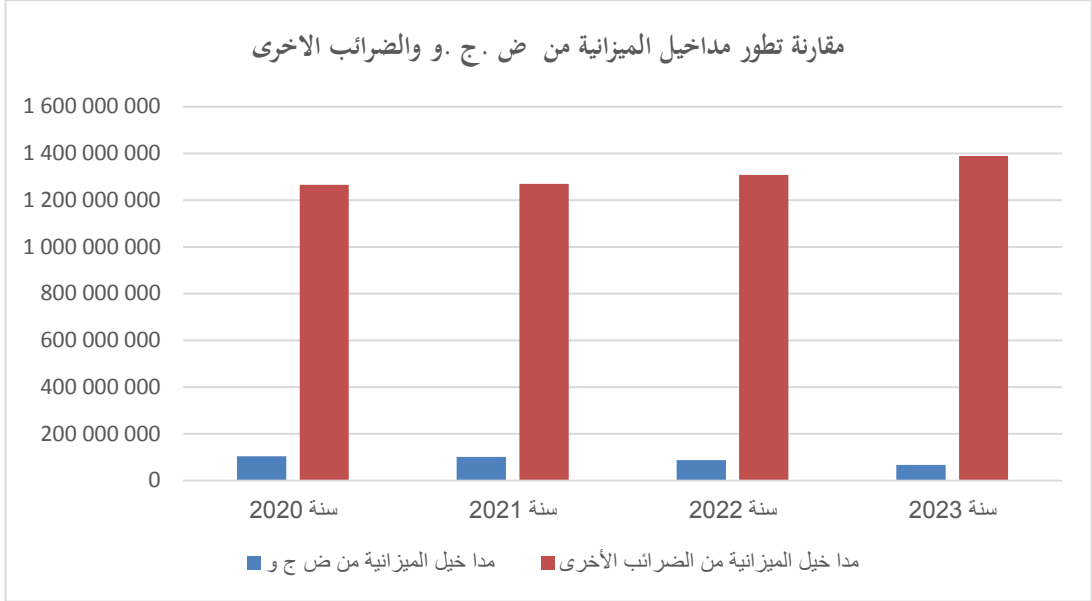
3-3- تطور مداخل الجماعات المحلية من الضريبة الجزافية الوحيدة:

جدول رقم (06): تطور مداخل الميزانية من الضريبة الجزافية الوحيدة للجماعات المحلية بالجلفة

سنة 2023	سنة 2022	سنة 2021	سنة 2020	المداخل /السنوات
103 932	100 905	87 743	66 979	مدا خيل الميزانية من ض الجزافية الوحيدة
1 265 107	1 269 766	1 307 457	1 388 148	مدا خيل من الضرائب الأخرى

الوحدة: ألف دج المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المديرية الولائية للضرائب بالجلفة

شكل (03): تمثيل بياني لمقارنة تطور مدا خيل الميزانية من ض. ج. و. والضرائب الأخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

بملاحظة معطيات الجدول رقم (06) والرسم البياني الذي يمثل تطور مدا خيل الميزانية خلال السنوات السابقة

نجد أن سنة 2023 تمثل سنة ازدهار مدا خيل الميزانية ذات الأصل الجبائي وهذا بسبب تحسن الوضعية المالية ومنه كثرة المشاريع التنموية والاستثمارية مما يدر على خزينة البلدية موارد جبائية ناتجة عن تحصيل مبالغ الرسم على النشاط المهني الذي يمثل القسم الأكبر في نسبة المداخيل المذكورة سالفا ثم بداية تناقص هذه المداخيل كما ذكرنا سابقا أنه راجع لتجميد أغلب المشاريع وانتهاج سياسة التقشف وترشيد الإنفاق الراجع للانكماش العام بسبب جائحة كوفيد19.

ومن جهة أخرى نجد مداخيل الضريبة الجزافية الوحيدة في ارتفاع مستمر ويظهر ذلك كما ذكر سابقا أولا لتزايد الأنشطة الخاضعة أي توسع الوعاء وتحسين إجراءات وطرق التصريح وتسديد الضريبة الخ

4. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة وتحليلنا لمكونات مدا خيل الميزانية الضريبية للجماعات المحلية لولاية الجلفة وجدنا انه: -تعد الضريبة الجزافية الوحيدة ثاني أكبر الموارد الضريبية للجماعات المحلية لولاية الجلفة، وهي بذلك تحقق ثاني أعلى نسبة في الإيرادات الضريبية، ولتدعيم هذا المورد لا بد من تشجيع الأنشطة الصناعية وزيادة تشجيع الأشخاص على خلق المؤسسات بتوفير الظروف المناسبة لهم وخاصة تلك الأنشطة الصغيرة والتي أدت بالمشروع الى تخفيض رقم الاعمال الخاضع من 30 مليون دج سنة 2007 الى غاية 2016 ثم تخفيضه الى 15 مليون دج في 2017 وأخيرا تخفيضه الى 8 مليون دج سنة 2022 مع رفع الحد الأدنى للضريبة الجزافية الوحيدة الى 30.000 دج بدلا من 10.000 دج في قانون المالية لسنة 2025. -ارتفاع نسبة تحصيل المداخل الناتجة عن الضريبة الجزافية الوحيدة سنويا وهذا راجع بالإضافة الى توسع الوعاء الخاضع من جهة والى تعديل وإصلاح الإجراءات المتخذة من اجل تبسيطها وتذليلها في عملية التصريح والتحصيّل من جهة اخرى. -عدم تفعيل حوكمة الجبائية يؤدي للفساد المالي والإداري المركب (التهرب الجبائي)، وتجاوز قواعد المحاسبة العمومية، وعدم التحكم في وعاء الإيرادات العمومية، وتبديد وهدر النفقات العمومية، والإخلال بالموارد المختلفة، وتنوع الفساد وتعدد أساليبه وأشكاله، والذي له أثار بالغة الخطورة تمس مختلف الجوانب المجتمعية الحالية، ويشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المحلية المستدامة بتقليص موارد المالية المحلية وتعميق تفكك قطاعات الأنشطة المجتمعية، لصالح التبعية الخارجية

5. خاتمة:

لتعزيز قدرات التمويل العمومي المحلي يجب حوكمة الجباية المحلية، واعتبارها مدخلا أساسيا لتفعيل أدوات الضبط والمراقبة المحلية، يحمي املاك العام ويحافظ عليه .

- يجب الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح الكفيل بحوكمة منظومة العلاقات بين المصالح المجتمعية العمومية، بأن يفعلها ويضبط أدائها من خلال استيعاب وتشجيع القدرات والطاقات المجتمعية في المجالات المختلفة، وخاصة الإستراتيجية منها كالاستثمار الصناعي، وتجويد أداء قطاعات البناء والتشييد، التي تحقق وتكفل الحاجيات المجتمعية الأساسية، وتأمين أولويات أهداف النظام حوكمة الجباية المحلية، في تحقيق التنمية المحلية الشاملة المستدامة.

- يجب أن تكون عملية حوكمة الجباية المحلية، مرافقة لتكوين وتدريب اختصاصيين يتولون حالات الضبط، والرقابة العمومية والتنشيط والتوجيه السليم.

- لا بد أن تكون عمليات إصلاح المالية المحلية وتنظيم أدائها وتوجيه أثارها المتعددة، تهدف في جوهرها سد الفجوة بني مقاربة السياسي المنتخب بصفته الأمر بالصرف، وبين التقني المحاسب العمومي بصفته المسير المالي، والمسند بالمنظومة الجبائية ذات الوصاية السيادية، من خلال آليات تطوير ذهنيات التحضر الجبائي والرفع من الوعي المدني.

- التركيز والاهتمام بالدور الذي تلعبه الحوكمة الجبائية من خلال تطبيق مبادئها في محاربة التهرب الضريبي، مع ضرورة تبني مفهوم الحوكمة في مديرية الضرائب لما له من أثر في تحسين أداء الهيئة وحماية حقوق الاطراف ذات العلاقة بالمديرية وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي كما يجب أن تعمل الإدارات الضريبية على تزويد موظفيها بالمعلومات الكافية عن أساليب وطرق الغش المستخدمة من قبل المكلفين للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

6- المراجع :

- الخضيرى محسن أحمد، 2005، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- بلعزوز على، محمدي الطيب، 2008، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر.
- العبيني مهند محمد موسى، عبد الرحمن عبد الرحمن محمد، 2015، دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44.
- جعفر يوسف حسن عثمان، 2017، دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي، مجلة الدراسات العليا، العدد 36.
- البريم محمد نور الدين، 2016، حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- بن عمر محمد البشير، 2017، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التدبير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- براهمة كنزة، 2014، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، أطروحة ماجستير في علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 10 وعلوم التدبير، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- مليكاوي مولود، 2015، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، المنشور في المجلد 4، العدد 2، الصفحة 141-156.
- زغيب مليكة، زيرق سوسن، 2012، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- المادة 72 و73 من قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 6/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2007، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 6/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2008، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 6/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2015، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 6/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2017، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 6/1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2020، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021، وزارة المالية، الجزائر.
- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2022، وزارة المالية، الجزائر.

-المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2022، وزارة المالية، الجزائر

-المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2025، وزارة المالية، الجزائر

-Stephan Tremblay : Développement Local ; Economie Social, et
Démocratie, presses de l'université du Québec, 2002, p5

<https://www.mfdgi.gov.dz.02/04/2022-22:30 H Et 12/01/2025- 11 :00 H>